تحرك عاجل

محاكمة شوكان تبدأ في 12 ديسمبر/كانون الأول

من المقرر أن تبدأ محاكمة المصور الصحفي محمود أبو زيد، المعروف بالاسم المستعار "شوكان"، في 12 ديسمبر/ كانون الأول. وسيحاكم بتهم نابعة من عمله الصحفي. وهو يعتبر سجين رأي.

وستعقد الجلسة الأولى من محاكمة **محمود أبو زيد،** طبقاً لتقارير إعلامية مصرية، في 12 ديسمبر/كانون الأول، في محكمة جنايات القاهرة. وقبض عليه في 14 أغسطس/آب 2013 أثناء تصويره عملية فض اعتصام رابعة العدوية في القاهرة عن طريق العنف. وقد ظل محتجزاً منذ ذلك الوقت لفترة تزيد على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي المنصوص عليه في المادة 143 من "قانون الإجراءات الجنائية المصري"، وهي سنتان.

ويواجه محمود أبو زيد التهم الملفقة نفسها التي يواجهها 738 متهماً يحاكمون معه، ودون أي اعتبار لمسؤوليته الجنائية الشخصية. حيث يواجه تهماً تشمل "الانتماء إلى جماعة محظورة" (إشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين)، و"القتل" و"تخريب ممتلكات خاصة وعامة" و"حيازة أسلحة نارية و'سلاح أبيض'". وأنكر محمود أبو زيد أي علاقة له بالإخوان المسلمين وجميع التهم الأخرى عندما استجوبته النيابة العامة في 2013. وأبلغ محاموه منظمة العفو الدولية أنه قد انقضى أكثر من شهر على إحالة النيابة العامة القضية إلى المحكمة الجنائية، في 11 أغسطس/آب، ولكن لايزال محظوراً عليهم الاطلاع على وثائق رئيسية تتعلق بالقضية، بما في ذلك قرار الإحالة من جانب المدعي العام، الذي يتضمن قائمة التهم والأحكام التي تنطبق على القضية من قانون العقوبات. وقد جعل هذا من الصعب عليهم إعداد دفاعهم عن موكلهم.

وما يزال محمود أبو زيد محروماً من العلاج رغم تدهور صحته جراء إصابته بالتهاب الكبد الوبائي- ج. وقد ناشدت عائلته النائب العام ما لا يقل عن 17 مرة لإخلاء سبيله على أسس طبية، دون جدوى.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لحث السلطات المصرية على إسقاط التهم الموجهة ضد محمود أبو زيد والإفراج عنه فوراً لكونه سجين رأي معتقل لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛

- لدعوتها إلى السماح لمحاميه بالاطلاع على ملف القضية فوراً، بما في ذلك على قرار إحالة القضية الصادر عن المدعي العام وغير ذلك من الوثائق الرئيسية في ملف القضية، حتى يتمكنوا من إعداد دفاعهم؛

- لدعوتها إلى توفير العناية الطبية اللازمة لمحمود أبو زيد التي يمكن أن يكون بحاجة إليها.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى:

النائب العام
نبيل صادق
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي،
1 شارع "26 يوليو"
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 4716 577 2 202+؛ (يجري إغلاق الفاكس بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي، توقيت غرينيتش+2)
طريقة المخاطبة: عزيزي السيد المستشار

وزير الداخلية
مجدي عبد الغفار
وزارة الداخلية
25 شارع الشيخ ريحان
باب اللوق، القاهرة،
جمهورية مصر العربية
فاكس: 5529 794 2 202+
طريقة المخاطبة: السيد الوزير

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
قسم الشؤون متعددة الأطراف والأمن الدولي
وزارة الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس: 9713 574 2 202+
بريد إلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم القاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل UA 243/14. ولمزيد من المعلومات يرجى العودة إلى:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/2315/2015/en/

تحرك عاجل

محاكمة شوكان تبدأ في 12 ديسمبر/كانون الأول

معلومات إضافية

محمد أبو زيد مصور صحفي مستقل قبض عليه أثناء قيامه بمهمة تصوير لصالح وكالة التصوير البريطانية "ديموتيكس" أثناء تغطيته فض اعتصام رابعة العدوية بالقوة من قبل قوات الأمن المصرية، في 14 أغسطس/آب 2013. وأبلغت الوكالة النيابة العامة بأنه كان يعمل لديها في ذلك الوقت، ولكنه لا يزال معتقلاً.

وقد جرى تجديد أمر توقيفه باستمرار منذ القبض عليه، من أجل استجوابه وإجراء النيابة العامة التحقيقات اللازمة. ويجيز "قانون الإجراءات الجنائية المصري" حبس الأشخاص احتياطياً قبل المحاكمة لمدة تصل إلى ستة أشهر، إذا ما وجهت إليهم تهم صغرى (جنح)، أو 18 شهراً إذا ما اتهموا بارتكاب جرم جنائي، وسنتين إذا ما كانت عقوبة الجرم المزعوم السجن المؤبد أو الإعدام (المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية).

وقد تجاوزت فترة اعتقال محمود أبو زيد الحد الأقصى لفترة الحبس الاحتياطي بموجب القانون المصري. وتقدم محاموه بمناشدة للإفراج عنه فوراً لهذا السبب. ورغم ذلك، ما زال محتجزاً دون تهمة.

وكان قد قبض عليه في 14 أغسطس/آب 2013 واحتجز في قسم للشرطة في القاهرة قبل أن ينقل إلى سجن أبو زعبل. وضرب عند القبض عليه وعندما كان ينقل من قسم للشرطة إلى آخر، فيما يطلق عليه "حفلات الاستقبال". وهو الآن محتجز في زنزانة مكتظة سيئة التهوية في سجن طره. وفي أبريل/نيسان 2015، كتب رسالة نشرتها منظمة العفو الدولية ووصف فيها الأوضاع المزرية، وأشار إلى اعتقاله غير المحدود بأجل واصفاً إياه بأنه "لا يطاق نفسيا".

لقد أصبح من المعتاد، منذ عزل الرئيس محمد مرسي في يوليو/تموز 2013، أن يعتقل الصحفيون والعاملون في الإعلام م المصريين، أو يخضعوا لتحقيقات جنائية، بسبب انتقادهم السلطات أو لسجلهم في مضمار حقوق الإنسان. فقد شنت السلطات حملات لاعتقال

الصحفيين ممن وجهوا الانتقادات إليها ومن لهم صلات بالمعارضة بتهم ملفقة من قبيل "نشر أخبار أو معلومات أو إشاعات كاذبة"، وكذلك بتهمة زرع الفتنة والتحريض على العنف. ويقبع ما لا يقل عن 18 صحفياً وإعلامياً وراء القبضبان حالياً في مصر، طبقاً لأبحاث منظمة العفو الدولية. وكان معظم الصحفيين الذين جرى اعتقالهم قد قاموا بتوثيق انتهاكات لحقوق الإنسان أو بانتقاد قوات الأمن أو الحكومة، أو قاموا ببساطة بتصوير رجال شرطة أو عسكريين. وكان عدة معتقلين من هؤلاء يعملون لدى منافذ إعلامية معروفة بدعمها لحركة الإخوان المسلمين، التي غدت الآن محظورة، بينما يبدو أن قلة منهم قد وقعوا ضحية الشجار المستمر بين مصر وقطر، التي كانت تدعم إدارة محمد مرسي بقوة.

الاسم: محمد عبد الشكور أبو زيد ("شوكان")

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 243/14 رقم الوثيقة: MDE 12/2534/2015 تاريخ الإصدار: 28 سبتمبر/أيلول 2015